

تقييم الوظائف وأثره على أداء العاملين وليد كامل محمددين كامل علام

الملخص:

يعد تقييم الوظائف هو القياس النقدي للوظائف أي تحديد الأجر والمتطلبات النقدية الأخرى الازمة لكل وظيفة أو مجموعات وظيفية^(١) والتي تختلف عن تقييم الأفراد الذي يهدف إلى قياس القيمة النسبية للعاملين في المنظمة العاملين فيها.

وبعيد تقييم الوظائف في تحسين العلاقات الصناعية، وفي معالجة عدم الرضا الناتج عن فشل الإدارة في ربط القدرات والمهارات باحتياجات الوظيفة، ومراجعة الوظائف ذات الأجر الغير منطقية (أعلى أو أقل من المستوى المناسب)، ومراجعة الأقدمية والكفاءة، وأيضا تحديد أسلوب تطبيق نتائج تقييم الوظائف بتحديد الخطة العامة ومجموعات الوظائف التجريبية وطريقة التقييم وتحليل الوظائف من خلال عمل وصف وتوصيف لها ولشاغليها وتقييم الوظائف وتسعير الوظائف في ضوء قانون العمل المطبق^(٢).

يظهر الارتباط الوثيق ما بين تقييم الوظائف وأداء العاملين الوظيفي في منظمات الأعمال جليا خلال ما يتحقق من نتائج مبهرة تعود على كافة الأطراف ذات العلاقة أو الصلة بالمنظمة، فإن الغرض الرئيسي من تقييم الوظائف التوصل لقيمة نقدية عادلة لكل وظيفة والذى يؤدي إلى الوصول إلى أداء أفضل للعاملين بصفة خاصة للمنظمة ككل بصفة عامة، حتى تستطيع المنظمة بذلك زيادة إنتاجيتها وتقليل تكاليفها الناتجة عن ارتفاع نسب الفاقد والتالف بالإضافة إلى تكاليف ترك العمل نتيجة انخفاض الأجر.



Abstract:

Job evaluation is the monetary measurement of jobs, the determination of wages and other monetary requirements for each job or job group which differs from the assessment of individuals which aims to measure the relative value of the employees of the organization.

Job evaluation serves to improve industrial relations, to address dissatisfaction resulting from management failure to link skills and skills to job needs, to review unreasonable wage jobs (higher or lower than appropriate), to review seniority and efficiency, The general plan, the experimental job groups, the evaluation method, the job analysis through job description and job specification, job evaluation and the pricing of jobs in the light of the applicable labor law.

The relation between job evaluation and the performance of employees in business organizations through the impressive results of all relevant parties or the organization. The main purpose of the job evaluation is to achieve fair cash value for each job which leads to access to Better performance for employees in particular and for the organization as a whole in general, so that the organization can increase its productivity and reduce its costs of loss rates as well as costs of leaving work because of low wages.



المقدمة:

يعتبر الهدف الرئيسي لتقدير الوظائف هو تحديد الأجر العادل للوظائف في المنظمة، ويقصد بالأجر العادل هنا الأجر الذي يتناسب مقداره مع قيمة الوظيفة وأهميتها النسبية مقارنة بوظائف المنظمة الأخرى، وبمعنى أوضح خلق توازن بين أجور الوظائف المختلفة في المنظمة. فالوظائف المختلفة تحتاج إلى توافر شروط معينة من حيث التعليم والخبرة والجهود، ويطلب اكتساب هذه المهارات وقتاً طويلاً وجدها شاقاً من الأفراد، ولذلك ينبغي أن يكون هناك حافزاً في شكل أجر أعلى لحفز هؤلاء الأفراد لبذل الجهد والوقت لإعداد أنفسهم لشغل الوظائف التي تتطلب المهارات والخبرات الأعلى.

يؤثر التقييم العادل للوظائف من الناحية المالية والمتمثل في تحديد نظام عادل للأجور والكافيات والتبعيـات وكذلك توزيع الأرباح الخاصة بالوظائف على أداء العاملين من خلال معالجة عدم الرضا الناتج عن فشل الإدارة في ربط القدرات والمهارات باحتياجات الوظيفة، ومراجعة الوظائف ذات الأجر الغير منطقية (أعلى أو أقل من المستوى المناسب)، ومراجعة الأقدمية والكفاءة، وأيضاً تحديد أسلوب تطبيق نتائج تقييم الوظائف بتحديد الخطة العامة ومجموعات الوظائف التجريبية وطريقة التقييم.

أولاً: دراسات سابقة

١- دراسة (عبد الله، ٢٠١١)^(٣)

وهي بعنوان "أثر الحوافز المادية والمعنوية على تحسين أداء العاملين في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان".
استهدفت الدراسة النقاط التالية:

- دراسة تأثير الحوافز المادية والمعنوية بأبعادها المختلفة على أداء العاملين بوزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان.
- توضيح العلاقة أيضاً بين منح الحوافز في وقتها وبين أداء العاملين لأعمالهم وإنجاز أهداف المنظمة.



وتوصلت إلى النتائج التالية:

- وجود تأثير إيجابي قوى لصرف الحوافز فعلياً على مستوى الأداء، بحيث يتم التمييز بين العاملين وفقاً لمستوى أدائهم، مما يشجع العاملين علىبذل أقصى جهد لتحسين أدائهم، وبذلك يتم ربط تقديم الحوافز بتحسين الأداء.
- إن عدم منح الحوافز في وقتها وتأخيرها يؤثر سلبياً على تحقيق الهدف المنشود، كما أن الاهتمام بالتحفيز المادي للعاملين في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان وخاصة صغار الموظفين وأصحاب التأهيل المنخفض يكون حافزاً لهم لتحسين أدائهم الوظيفي منذ البداية.

٢- دراسة (غازي، ٢٠١٣)^(٤)

وهي بعنوان "أثر الحوافز في تحسين الأداء لدى العاملين في مؤسسات القطاع العام في الأردن- دراسة تطبيقية على أمانة عمان الكبرى".

استهدفت الدراسة النقاط التالية:

- دراسة أثر الحوافز في تحسين الأداء لدى موظفي أمانة عمان الكبرى، والتعرف على مستوى الأداء لدى موظفي أمانة عمان الكبرى.
- تحديد العلاقة بين الحوافز وتحسين الأداء لدى موظفي أمانة عمان الكبرى.

وتوصلت إلى النتائج التالية:

- انخفاض مستوى بعض المتغير المستقل وهم الحوافز المادية والمعنوية، كما تبين أن بعد الحوافز الاجتماعية هو الأكثر استخداماً ودراءة ومعرفة من قبل موظفي أمانة عمان الكبرى مقارنة بالأبعاد الأخرى للحوافز وليه الحوافز المعنوية.

- كما أظهرت نتائج الدراسة حول العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع للدراسة والمتمثلة في تأثير الحوافز على تحسين الأداء لدى موظفي أمانة عمان الكبرى بأنها علاقة خطية وترابطية قوية، وتأثير الحوافز



المادية في تحسين الأداء بنسبة ٣٧٪ وتأثير الحوافز المعنوية بنسبة ٥٧٪ وتأثير الحوافز الاجتماعية بنسبة ٥٩٪.

٣- دراسة (Akmal, 2015)^(٥)

وهي بعنوان "تأثير التحفيز والتطوير الوظيفي على أداء العاملين والرضا الوظيفي للعاملين بمكتب محافظ جنوب سولاويسي باندونيسيا". استهدفت الدراسة النقاط التالية:

- تحليل وتقييم أثر التحفيز على كل من أداء العاملين والرضا الوظيفي للعاملين في مكتب محافظ جنوب سولاويسي باندونيسيا.
- تحليل وتقييم أثر التطوير الوظيفي على أداء ورضا العاملين وتحفيزهم وذلك بالنسبة للعاملين في مكتب محافظ جنوب سولاويسي باندونيسيا.
- تحليل وتقييم الرضا الوظيفي وأثره على أداء العاملين بمكتب محافظ جنوب سولاويسي باندونيسيا.

وتوصلت إلى النتائج التالية:

- وجود تأثير معنوي للتحفيز على أداء العاملين ورضاهم عن العمل وذلك من خلال نتائج تحليل عينة البحث التي تم أخذها من مكتب محافظ جنوب سولاويسي باندونيسيا.
- وجود ارتباط إيجابي قوى ذات تأثير فعال بين التطوير الوظيفي والرضا الوظيفي وأداء العاملين وتحفيزهم بمكتب محافظ جنوب سولاويسي باندونيسيا (موضع الدراسة).
- كما أثبتت الدراسة أخيراً أن الرضا الوظيفي للعاملين له أثر معنوي ذات دلالة إحصائية على أداء العاملين، حيث أن العاملين الإندونيسيين في الحكومة يبحثون عن الجانب النفسي والمعنوي بقدر ما يبحثون عن الجانب المادي.

٤- دراسة (Hsiu, 2015)^(٦)

وهي بعنوان "متطلبات وموارد الوظيفة والرضا الوظيفي في شرق آسيا".



استهدفت الدراسة النقاط التالية:

- التعرف على أبعاد ومتطلبات الوظيفة ودراسة كيفية تأثيرها على الرضا الوظيفي لتحقيق الأمان الوظيفي للعاملين بدول شرق آسيا (اليابان، وتايوان، وكوريا).
- التوصل أيضاً إلى الموارد المهمة للوظيفة ودراسة تأثير هذه الموارد على تحقيق الرضا والأمان الوظيفي للعاملين بدول شرق آسيا (اليابان، وتايوان، وكوريا).

وتوصلت إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين متطلبات الوظيفة بأبعادها المختلفة (ساعات العمل، أعباء الوظيفة، العلاقات في أماكن العمل) وبين الرضا الوظيفي وتحقيق الأمان الوظيفي.
- تم التوصل إلى أن التحديد الصريح لعدد ساعات العمل الرسمية طبقاً لقوانين العمل الدولية والسماح بقدر من علاقات العمل وخاصة في اليابان وتايوان وكوريا، حيث تمثل علاقات العمل العامل الأكثر أهمية يعمل على تحقيق الرضا الوظيفي للعاملين وينعكس ذلك إيجابياً على أداء المؤسسات ككل في دول شرق آسيا.
- وجود تأثير معنوي للموارد المهمة للوظيفة بأبعادها المختلفة المتمثلة في الأرباح والبدلات على الرضا الوظيفي للعاملين، حيث يعتبر بمثابة حافز إيجابي لديهم يحققون به الأمان الوظيفي وبالتالي ينعكس ذلك إيجابياً على الحالة النفسية للعاملين.

٥- دراسة (Max, 2015)^(٧)

وهي بعنوان "تحسين إنتاج الشركة: دور الحوافز التنظيمية في تعزيز الجهد التقديرى للموظف".

استهدفت الدراسة النقاط التالية:

- دور الحوافز التنظيمية في تعزيز وتحسين الجهد التقديرى للموظف.



- التوصل أيضاً إلى مجموعة من الحوافز التنظيمية يمكن من خلالها تعزيز جهود العاملين في الشركات العاملة بالولايات المتحدة الأمريكية.

وتوصلت إلى النتائج التالية:

- وجود علاقة إيجابية بين الحوافز التنظيمية والجهد التقديرى للموظف، حيث أوضحت الدراسة أن زيادة الشركات الأمريكية للحوافز التنظيمية تعمل على زيادة روح المبادرة والرضا التنظيمى.

- يوجد ارتباط إيجابي بين الحوافز التنظيمية وخاصة الحوافز المادية والمكافآت وبين تحسين وزيادة الإنتاجية في الشركات الأمريكية مما أثر ذلك إيجابياً على زيادة ربحية هذه الشركات.

ثانياً: مشكلة البحث

من خلال الدراسات السابقة والدراسة الاستطلاعية التي قام بها الباحث على شركات مياه الشرب والصرف الصحي يمكن صياغة المشكلة كما يلى: "تعانى شركات مياه الشرب والصرف الصحي بجمهورية مصر العربية من ضعف في الوعى لدى كافة العاملين بالشركات موضع الدراسة في تفهم أهمية وأثر تقييم الوظائف على أداء العاملين"

لذا تسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات الآتية :

- ما هو واقع تقييم الوظائف بصورة المختلفة المطبقة في شركات مياه الشرب والصرف الصحي بجمهورية مصر العربية ؟
- ما هو واقع أداء العاملين بالشركات موضع الدراسة ؟
- ما هو أثر تقييم الوظائف على أداء العاملين ؟
- ماهي المقترنات والتوصيات التي يمكن بواسطتها تعظيم استخدام تقييم الوظائف في التأثير على أداء العاملين ؟

ثالثاً: أهمية البحث

١- الأهمية العلمية:



- طبقاً لما هو متاح من الدراسات السابقة تعتبر الدراسة الحالية من الدراسات الحديثة نسبياً في هذا المجال في الدول العربية وخاصة في مصر بحيث لم يتم إجراء أي دراسة تتناول معرفة لأثر تقييم الوظائف على أداء العاملين بالمنظمات المصرية.

- يساهم البحث في معرفة أهم أبعاد تقييم الوظائف في المنظمات وكيفية قياسها وما الأثر النسبي الذي يلعبه تقييم الوظائف بأبعاده المختلفة على أداء العاملين بشركات مياه الشرب والصرف الصحي بجمهورية مصر العربية.

٢- الأهمية التطبيقية:

- يمكن من خلال هذا البحث التعرف على أفضل الأساليب الإدارية التي يمكن استخدامها في تقييم الوظائف لزيادة كفاءتها في التأثير على أداء العاملين.

- سوف يساهم هذا البحث في تقديم خطة عمل لتقييم الوظائف مما ينتج عنه من تأثيرات على أداء العاملين.

رابعاً: أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ١- التعرف على واقع تقييم الوظائف بأبعاده المختلفة المطبقة في شركات مياه الشرب والصرف الصحي بجمهورية مصر العربية.
- ٢- التعرف على واقع أداء العاملين بالشركات موضوع الدراسة .
- ٣- تحديد أثر تقييم الوظائف على أداء العاملين .
- ٤- تقديم بعض المقتراحات والتوصيات التي يمكن بواسطتها تعظيم استخدام تقييم الوظائف في التأثير على أداء العاملين.

خامساً: فرضيات البحث

يقوم هذا البحث على اختبار فرضيتين رئيسيتين :

الفرضية الرئيسية الأولى: لا يوجد أثر معنوي لتقييم الوظائف على أداء العاملين.

وقد قسم الباحث هذه الفرضية إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية حتى يتسعى للباحث قياس هذه الفرضية وتنقسم هذه الفرضية إلى ما يلى :

الفرض الفرعى الأول: لا يوجد أثر معنوي للأجور والكافات على أداء العاملين.

الفرض الفرعى الثاني : لا يوجد أثر معنوي للتعويضات على أداء العاملين.

الفرض الفرعى الثالث : لا يوجد أثر معنوي للمشاركة في الأرباح على أداء العاملين.

الفرضية الرئيسية الثانية: لا توجد اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين بإدارة الموارد البشرية وآراء العاملين بالإدارات الأخرى حول تقييم الوظائف وأثره على أداء العاملين.

سادساً: الإطار النظري للبحث

١- مفهوم تقييم الوظائف

يقصد بتقييم الوظائف هو القياس النقدي للوظائف أي تحديد الأجور والمتطلبات النقدية الأخرى اللازمة لكل وظيفة أو مجموعات وظيفية والتي تختلف عن تقييم الأفراد الذي يهدف إلى قياس القيمة النسبية للعاملين في المنظمة العاملين فيها.

كما يمكن تعريف تقييم الوظيفة بأنه تحديد قيمة كل وظيفة مقارنة بقيم الوظائف الأخرى في المنظمة، وذلك تمهيداً لتحديد أجر الوظائف على أساس هذه القيم، حيث توجد علاقة طردية بين قيمة الوظيفة وأهميتها، وبين الأجر الذي يدفع لها، وكلما كانت قيمة الوظيفة أكبر، كلما حصلت على أجر أكبر من وظائف المنظمة الأخرى^(٤).

وي ينبغي التأكيد على أن عملية تقييم الوظائف تستند إلى دراسة الوظيفة ذاتها، وليس تقييماً للشخص شاغل الوظيفة. كما أن الهدف هو تحديد قيمة الوظيفة



النسبة أي مقارنتها بالوظائف الأخرى في المنظمة وليس تحديد القيمة المطلقة لها.

وتوجد مجموعة من الأهداف تجعل المنظمة تسعى إلى القيام بعملية تقييم الوظائف ويمكن تحديدها فيما يلى:

- تحديد الوظائف التي يجب أن يدفع لها أجر أعلى من سواها.
- تلافي شكاوى الموظفين والعمال التي تنشأ عند تصميم الأجر بطريقة جزافية.
- استقطاب الكفاءات البشرية من الخارج، والمحافظة على ما لديها من هذه الكفاءات.
- تحديد هيكل أجور رسمي وثابت استنادا إلى قيمة الوظيفة بالنسبة للمنظمة.
- توخي العدالة في نظام الأجر الحالي.
- الفصل في النزاعات والشكاوى التي قد تنشأ حول قضايا الأجر.
- وضع الأساس لهيكل الأجور للوظائف الجديدة أو الوظائف المعدلة.
- تحديد أولوية الوظائف وأهميتها.
- التقيد بأنظمة والتشريعات التي قد تفرضها الدولة في مجال تحديد الأجر.

ويمكن توضيح أهم أبعاد تقييم الوظيفة في العناصر التالية:

أ- الأجر والمكافآت:

يعد الهدف الرئيسي لتقييم الوظائف هو تحديد الأجر العادلة للوظائف في المنظمة، ويقصد بالأجر العادل هنا الأجر الذي يتاسب مقداره مع قيمة الوظيفة وأهميتها النسبية مقارنة بوظائف المنظمة الأخرى، وبمعنى أوضح خلق توازن بين أجور الوظائف المختلفة في المنظمة. فالوظائف المختلفة تحتاج إلى توافر شروط معينة من حيث التعليم والخبرة والجهود، ويتطلب اكتساب هذه المهارات وقتا طويلا وجهدا شاقا من الأفراد.



ولذلك ينبغي أن يكون هناك حافزاً في شكل أجر أعلى لحفز هؤلاء الأفراد لبذل الجهد والوقت لإعداد أنفسهم لشغل الوظائف التي تتطلب المهارات والخبرات الأعلى.

بــ التعويضات:

إن المنظمات المعاصرة تعطى اهتماماً كبيراً للموضوعية وعدالة تعويضات العاملين في تطوير سياسة الأجور بها، وعلى الرغم من أن عدالة التعويضات هي ظاهرة غير موجودة عملياً، لكنها في نفس الوقت هدف يجب أن نسعى إلى تحقيقه بقدر الإمكان، فالعاملون الذين لا يثقون في عدالة التعويضات، لن يكون لديهم دافعية للعمل، وسيعانون من انخفاض الروح المعنوية، وتتجأ المنظمات علاجاً لهذا الأمر إلى إتباع مبدأ السرية فيما يتعلق بتعويضات العاملين^(٩).

إن تحقيق العدالة في نظام التعويضات يعني توافق نتائج العمل والتعويضات التي يحصل عليها العاملون من أجل تحقيق هذه النتائج، هذه النظم هي التي تحقق الدافعية لإنجاز الأعمال، وتشجع العاملين على تطوير أنفسهم، وتترفع مستويات الرضا عن العمل، إن عدالة نظام التعويضات داخل المنظمة أهم من مقارنة التعويضات التي يحصل عليها العاملون لنفس الأداء في منظمات أخرى، حيث أن اختلاف القوة التنافسية والفرص المتاحة لكل منظمة يفسر الاختلافات القائمة بين التعويضات الممنوحة للعاملين بها.

ومن هذا المنطلق، فإنه لتحقيق المساواة والرضا بين العاملين، يجب أن يعرف هؤلاء العاملين سياسات الأجور بالمنظمة التي يعملون بها ومستوياتها، إن النظام الجيد الذي يشجع العاملين على العمل هو النظام الذي يمكن العامل من معرفة كيف يرتبط بين الجهد الذي يبذله والحوافز التي يحصل عليها.

جــ المشاركة في الأرباح^(١٠):

وهو نوع من حوافز العمل أو الوظيفة المتمثلة غالباً في القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام من خلال توزيع جزء من الأرباح السنوية للمنظمة على



العاملين بالمنظمة على أن تكون هذه الأرباح موزعة بالعدل على جميع العاملين بالمنظمة وهي طريقة بدورها تؤدي إلى اهتمام العامل بدوره وعمله وتزيد من ارتباط العامل بالمنظمة.

ويأخذ توزيع الأرباح في كثير من المنظمات أحد الأشكال التالية:

- يتم صرف الأرباح دفعة واحدة مقدرة بعدد معين من الأشهر من أساسى المرتب.

- تجزئة الأرباح على دفعات إما نصف سنوية أي كل ستة أشهر أو ربع سنوية.
- تصرف الأرباح في صورة شهر أو أكثر من الأساسي يتم إعطائها للعاملين في المناسبات.

٢- أداء العاملين

وهنا يتم التعرف على مفهوم وماهية أداء العاملين، وأنواع أداء العاملين، ومصادر الأداء غير الفعال والتي تبين أسباب عدم تطابق الأداء الفعلي مع الأداء المستهدف. وذلك من خلال شرح ومناقشة العناصر التالية بشيء من التفصيل على النحو التالي:

أ- مفهوم وماهية أداء العاملين:

عرف سيد محمد جاد الرب الأداء البشري "بأنه القوة المحركة لكافة الموارد المتاحة الموجودة داخل أي منظمة، فهو عنصر يصعب قياسه وتقييمه نظراً للاختلاف الذي يتسم به هذا العنصر من فرد لآخر ومن وظيفة لأخرى ومن منظمة لأخرى ومن وقت لآخر" ^(١).

وعرف Andrea الأداء بأنه "مجموعة من السلوكيات الناتجة عن دوافع داخلية لدى الفرد تجعله يقوم بتنفيذ مجموعة من السلوكيات والتصرفات والأعمال وفقاً لمجموعة من التعليمات الموضوعة للقيام بالأعمال" ^(٢).

كما عرف Donald الأداء بأنه "قيام الفرد أو الجماعة بمجموعة من الأعمال والمهام التي يتم إسنادها إليهم من قبل المنظمة أو من قبل رؤسائهم" ^(٣).



واستنادا إلى المفاهيم السابقة يقوم الباحث بصياغة مفهوم مبسط للأداء حيث عرف أداء العاملين بأنه " مجموعة الإنجازات والسلوكيات التي يقوم بها العامل أو الموظف وفقا لمجموعة من القواعد والمعايير الخاصة بمهام الوظيفة التي يشغلها"

ب- مفهوم إدارة الأداء:

يربط Gary Dessler بين عملية إدارة الأداء وبين تحليل الوظيفة المعتمد على القدرات والمهارات اللازمة لإنجاز هذه الوظيفة، ويرى أن إدارة الأداء تعنى تدريب وتقييم ومكافأة العاملين نحو الاكتساب السريع للمهارات والمعارف والقدرات اللازمة لإنجاز وتحقيق الأهداف المطلوبة منهم.

إدارة الأداء هي مفهوم أوسع من عملية تقييم الأداء، فهي تبدأ بتحديد الأهداف والمهام والواجبات المطلوب من العامل أدائها وذلك بمشاركة الرؤساء والمشرفين، ثم بعد ذلك دعم العاملين بالمهارات والمعارف والقدرات التي تؤهلهم لتنفيذ وإنجاز هذه الأهداف، وذلك بما يساهم في تحقيق الأهداف التنظيمية ككل.

ج- أهمية إدارة الأداء:

إن أهمية عملية إدارة الأداء تتبّع من كونها تساهُم في تحقيق العديد من الأهداف ذكر من أهمها النقاط التالية:

- إدارة الأداء تساهُم في تحقيق متطلبات الجودة الشاملة في المنظمة.
- التركيز على أن أداء العاملين هو وظيفة هامة وأفضل من وظائف أخرى كالحوافر والتدريب والاتصالات والاسراف وغيرها.
- تركز عملية إدارة الأداء على الدمج والتكامل بين تحديد الأهداف وتقييم الأداء وتطوير العاملين.
- أسلوب فعال لزيادة الإنتاجية .
- تساعِد صاحب العمل وإدارة المنظمة نحو التحسين المستمر كمنهج من مناهج إدارة الجودة الشاملة.

٣- العلاقة بين تقييم الوظائف وأداء العاملين



أ- العلاقة بين تقييم الوظائف والإنتاجية^(١):

إن تقييم الوظائف هو تحديد قيمة كل وظيفة مقارنة بقيم الوظائف الأخرى في المنظمة، وقد ركز مفهوم تقييم الوظيفة أو الوظائف على تحديد الأجر العادل للوظيفة، ويتم تحديد الأجر العادل للوظيفة بناءً على مجموعة من المقاييس وليس تحديداً عشوائياً من هذه المقاييس أو المعايير نسبة المخاطرة التي يتعرض لها شاغل الوظيفة، وهل طبيعة الوظيفة في مكان حضري أم مكان صحراوي مثل المناطق النائية، كل ذلك من المفترض أن يتم أخذها في الاعتبار عند التقييم العادل للوظائف بالإضافة إلى المنظمات المماثلة.

فبعد وجود عاملين أحدهما في مؤسسة وأخر في مؤسسة أخرى وكلتا المؤسستين تعملان في نفس المجال وفي نفس الظروف والعاملين يحملان نفس المؤهلات والدرجات الوظيفية ولكن هناك اختلاف في الأجر، في هذه الحالة سوف يشعر العامل أو الموظف الذي يتلقى مرتب أقل بالظلم والإحباط مما يدفعه ذلك إلى انخفاض الروح المعنوية لديه، ويعود ذلك سلبياً على إنتاجية العامل التي تؤثر في المجمل سلبياً على إنتاجية المنظمة ككل، وعلى النقيض بالنسبة للعامل الذي يتلقى مرتب عادل ومرضى يتمتع بروح معنوية مرتفعة وتزداد رغبته في العمل وطموحه مما يعكس ذلك إيجابياً على زيادة الإنتاجية وذلك أولاً من العاملين لتلقي حواجز مالية أعلى.

ب- العلاقة بين تقييم الوظائف ورضا العمال:

يعتبر الأجر العادل والمرضى بالنسبة للعامل أداءه رئيسية في تعزيز ولائه وانتمائه للمنظمة، كما أن ولاء العاملين وانتمائهم لمنظمتهم يرفع من دافعيتهم وكفاءتهم في العمل وتحسين الأداء الوظيفي بالنسبة لهؤلاء العاملين، مما يكسب العامل طاقة إيجابية داخلية تظهر في تصرفاته مع العمال، إن شعور العامل بالرضا الوظيفي عن عمله وأجره الذي يتلقى به يمثل ذلك عامل رئيسي في تحسين الصورة الذهنية للمنظمة لدى العمال.



فعد شعور العامل بالرضا الوظيفي الناتج عن الرضا النفسي عما يتقاضاه من أجر يكفى للوفاء باحتياجات معيشته ومتطلبات أسرته، وتقديراً للمجهود المبذول كل ذلك يشعر العامل أو الموظف بالارتياح النفسي ويحرص على ارضاء العملاء لاستمرار المنظمة في تقدمها وتجنب المزيد من العملاء الذين يعتبرون هم أساس وجود أي منظمة، ويتم تقديم الخدمة للعميل بنفس راضية طامحة فيزيد من العملاء بعكس الموظف الذي لديه إحساس دائم وشعور ينتابه بعدم الرضا الوظيفي الناتج عن عدم الرضا عن الأجر الذي يتقاضاه والذي يمثل أقل مما يجب^(١٥)، مما يدفع العامل إلى السخط على المنظمة وعدم اهتمامه بتحسين الصورة الذهنية للمنظمة و دائم الشكوى من المنظمة وإدارتها و سياساتها وينعكس ذلك سلبياً على تصرفات العاملين مع العملاء الذين يشعرون نتيجة ذلك بسوء هذه المنظمة وينصرفون عن التعامل معها والذى يؤثر سلبياً على وجود المنظمة وبهدد بقائها في السوق^(١٦).

يعتبر تقييم الوظائف إجراء مقارنات منهجية بين الوظائف لتحديد قيمة وظيفة ما بالنسبة لأخرى وذلك بهدف تحديد هيكل الأجر المناسب لهذه الوظيفة^(١٧)، فهناك وظائف تحتاج إلى أفراد مؤهلين جيداً، مسؤوليات وظيفية معقدة، ومهارات ومعارف متنوعة، فهذه يستحق لها أجر أعلى من وظيفة أخرى ليس لها هذه المعايير والمتطلبات.

إن تقييم الوظائف من خلال المقارنة يرتكز على عوامل كثيرة للمقارنة هي:

- المجهودات المطلوبة للوظيفة.
 - المسؤوليات والواجبات اللازمـة لها.
 - المهارات والمعرفـات والخبرـات.
 - درجة صعوبة أو سهولة أداء الوظيفة.
 - تأثير الوظيفة على الوظائف الأخرى.



- بيئة العمل وظروف المنظمة

يعمل تخطيط المسار الوظيفي على زيادة إدراك العاملين بتخصصاتهم والعمل على تتميّتها مما يحقق لهم ميزة تنافسية بين زملائهم في العمل^(١٨)، ويعلم ذلك على خلق كوادر تستطيع تحقيق أهداف المنظمة.

يعمل تخطيط المسار الوظيفي على زيادة وعي العاملين باهتماماتهم، مما يجعلهم يتقدّمون في عملهم نتيجة حبّهم للعمل الذي يقومون به، ويؤدي ذلك إلى تميّزهم في عملهم مقارنة بالمنظمات الأخرى التي تعمل في نفس المجال، حيث يعمل تخطيط المسار الوظيفي على زيادة وعي العاملين بنقاط قوتهم^(١٩)، مما يدفعهم ذلك إلى حرصهم على تتميّتها، كما يعمل على وعيهم بنقاط ضعفهم ودفعهم لمعالجتها حتى يلحقوا بزملائهم الذين تفوقوا عليهم، وكل ذلك ينعكس في صالح المنظمة حيث يهياً العاملين بالمنظمة.

إن تجميع ومتابعة المعلومات المرتبطة بالفرص الوظيفية المتاحة بالمنظمات وهيكل الأجور الخاصة بهذه الوظائف وخاصة شغل الوظائف القيادية التي تعتمد على الكفاءة والخبرة يدفع العاملين إلى التنافس فيما بينهم للالتحاق بهذه الوظائف^(٢٠)، ويؤثر ذلك إيجابياً على تخطيط وتنمية المسار الوظيفي للحصول على مزايا وظيفية وإدارية ومادية .

سابعاً: منهجية البحث

١- المصادر الثانوية

تتمثل المصادر الثانوية التي اعتمد عليها الباحث للحصول على البيانات الثانوية الازمة للدراسة في الكتب والدوريات والنشرات والدراسات السابقة.

٢- المصادر الأولية

تتمثل المصادر الأولية التي اعتمد عليها الباحث للحصول على البيانات الأولية الازمة لاختبار فروض الدراسة والتي تم جمعها من مفردات مجتمع البحث باستخدام أسلوب قوائم الاستقصاء ، حيث اعتمد الباحث على قوائم



الاستقصاء كأساس لدراسة وتحليل أثر تقييم الوظائف على أداء العاملين في شركات مياه الشرب والصرف الصحي .

ثامناً: مجتمع وعينة البحث

أ) مجتمع البحث

يتمثل مجتمع البحث في العاملين بشركات مياه الشرب والصرف الصحي بجمهورية مصر العربية، ويشمل مجتمع البحث العاملين في الإدارات العليا ومديري الإدارات ورؤساء الأقسام والموظفين العموميين وهذه الشركات هي (الدقهلية، والشرقية، وكفر الشيخ، والمنيا، وأسوان) وهي من أكبر وأقدم الشركات التابعة العاملة في مجال مياه الشرب والصرف الصحي في مصر كما أنها تمثل أقاليم الدلتا وغرب الدلتا وإقليم القناة وسيناء أي تغطى معظم أنحاء الجمهورية وبذلك يتمثل في مجتمع البحث جميع العاملين في شركات مياه الشرب والصرف الصحي بجمهورية مصر العربية، ويرجع السبب في اختيار شركات مياه الشرب والصرف الصحي لإجراء الدراسة الميدانية لكونها أحد مكونات البنية الأساسية في مصر وتتمثل قطاع هام وهو قطاع المرافق كما أنها تتبع قطاع الأعمال العام ويعمل بها عدد كبير من الموظفين في مختلف التخصصات .

ب) عينة البحث

تم اختيار عينة عشوائية طبقية بعدد (٣٧٩) مفردة نظراً لأن أعداد العاملين بهذه الشركات بلغ حتى نهاية عام ٢٠١٦ ما يقارب (١٢٩٤٨٥) عاملًا على مستوى الجمهورية، منهم (٢٣٩٢٧) عاملًا بشركات الدقهلية والشرقية وكفر الشيخ والمنيا وأسوان، وبذلك بلغت الاستثمارات الموزعة (٣٧٩) استثمارًا، حيث تم توزيع (١٢٠) استثمارًا على العاملين بإدارة الموارد البشرية وقد تم استعادة (١١٢) استثمارًا كلها صحيحة ولم يتم استبعاد أي استثمار من الاستثمارات المسترددة أي أن نسبة الاستجابة ٩٣.٣٪، كما تم توزيع (٢٥٩) استثمارًا على العاملين بالإدارات الأخرى وقد تم استعادة (٢٤٩) تم استبعاد منها (٩) استثمارات لعدم اكتمالها ليصبح عدد الاستجابات الصحيحة (٢٤٠) أي أن نسبة الاستجابة



٦٩٢٪، ليكون إجمالي عدد الاستثمارات التي تم تحليلها (٣٥٢) استثماراً بنسبة استجابة ٩٢.٨٪، وفي ضوء ذلك تم تحديد العينة طبقاً لجدول حجم العينة عند معامل ثقة ٩٥٪ وحدود خطأ ٥٪ ونظراً لصعوبة قيام الباحث بإجراء الدراسة على جميع شركات مياه الشرب والصرف الصحي ونظراً لانتشار شركات مياه الشرب والصرف الصحي بالدقهلية والشرقية وكفر الشيخ والمنيا وأسوان لإجراء الدراسة.

جدول رقم (١)

المجتمع ونسبة الاستجابة في العينة محل الدراسة

بيان الفئة	حجم المجتمع	نسبة المجتمع %	حجم العينة	عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المستردة	عدد الاستثمارات المستبددة	الاستجابات الصحيحة	نسبة الاستجابة %
العاملين بادارة الموارد البشرية	٧٥٨٥	٣١.٧%	١٢٠	١١٢	١١٢	٠	١١٢	٩٣.٣%
العاملين بالإدارات الأخرى	١٦٣٤٢	٦٨.٣%	٢٥٩	٢٤٩	٢٤٩	٩	٢٤٠	٩٢.٦%
اجمالي	٢٣٩٢٧	١٠٠%	٣٧٩	٣٦١	٣٦١	٩	٣٥٢	٩٢.٨%

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المستخرجة من سجلات الشركات موضع الدراسة

الدراسة الميدانية

بعد الانتهاء من جمع البيانات تم الاستعانة بالحاسوب الآلي بالاعتماد على برنامج Statistical package for social science SPSS22 لتقرير البيانات وجدولتها وإجراء التحليل الإحصائي المناسب لتحليل البيانات ولاختبار صحة فروض الدراسة، وتحتاج ذلك تطبيق بعض أساليب الإحصاء الوصفي والإحصاء التحليلي كالتالي:



أ) الإحصاء الوصفي:

اعتمد الباحث في الإحصاء الوصفي على الوسط الحسابي والانحراف المعياري لتصنيف متغيرات الدراسة من خلال البيانات التي تم جمعها وكذلك تم الاعتماد على معامل الفا كرو نباخ (Cron Bach's Alpha) والذي يستخدم لقياس مدى الصدق والثبات للأسئلة الموجودة في الاستقصاء وكذلك التأكيد من مدى أهمية هذه الأسئلة بالإضافة إلى استخدام معامل الثبات وذلك لقياس ثبات أداة الدراسة بطريقة الجذر التربيعي لمعامل الفا.

ب) الإحصاء الاستدلالي:

حيث اعتمد الباحث في تحليل بيانات الدراسة على أساليب الإحصاء التحليلي للتحقق من مدى صحة الفرض وهذا الأساليب كما يلي:

- تحليل الانحدار الخطي البسيط analysis

وهو أسلوب احصائي يستخدم لاختبار أثر متغير مستقل واحد على متغير تابع واحد بطريقة المرربعات الصغرى OLS (Ordinary Least Squares) والذي يحتوي على اختبار معاملات الانحدار (t) وختبار التموج الكلي (F) وبعض اختبارات التحقق من افتراضات المرربعات الصغرى.

- تحليل التغير (ANCOVA)

حيث يستخدم تحليل التغير ANCOVA ليبيان مدى وجود فروق الاثر لمتغير مستقل على متغير تابع بين عينتين أو أكثر.

اختبارات صحة الفرض الإحصائية:

تقوم هذه الدراسة على فرضين رئيسيين يقوم الباحث بختبار كل منها في كل فئة من فئتي الدراسة وذلك على النحو التالي:



• الفرض الرئيسي الأول:

ينص الفرض الفرعي الرئيسي الأول الذي تم صياغته في صورته العدمية على أنه " لا يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتقييم الوظائف على أداء العاملين "

وحتى يتمكن الباحث من اختبار الفرض قام الباحث باستخدام تحليل الانحدار الخطى البسيط Simple linear Regression Analysis وذلك بطريقة المرءات الصغرى (OLS)

وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي للفرض في كل فئة من فئتي الدراسة على ما يلى:

- أولاً: فئة العاملين بإدارة الموارد البشرية:
المتغير التابع: أداء العاملين

جدول رقم (٢)

اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط لفرض تقييم الوظائف
لفئة العاملين بإدارة الموارد البشرية

قيمة ديربن واتسون D_w	معامل ارتباط بيرسون الإجمالي	القرار عند $\alpha=0.05$	مستوى الدلالة	قيمة t	معامل الانحدار	المتغير المستقل
١.٨٥٦	٠.٣٢٤	معنوي	٠.٠١٧	٢.٢٤	٠.١٨٦	تقييم الوظائف

المصدر: قيم جدولية مستخرجة من جداول $DL = 1.541$ $Du = 1.572$ $DW = 1.041$



جدول رقم (٣)

تحليل التباين ANOVA لفرض تقييم الوظائف لفئة العاملين بإدارة الموارد البشرية

النسبة غير مفسرة %	معامل التحديد r^2	القرار عند $\alpha=0.05$	مستوى الدلالة	قيمة F	درجات الحرية	مصادر الاختلاف
٨٩.٥٠	١٠.٥٠	معنوي	.	٥.٨٢١	١ ١١٠	الانحدار البواقي

المصدر: قيم جدولية مستخرجة من جداول DL = ١.٥٤١ Du = ١.٥٧٢ DW = ١.٥٤١

من نتائج الجداول السابقة يتضح للباحث أن:

- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار معنوية أثر تقييم الوظائف على أداء العاملين أقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتقييم الوظيفة وذلك على أداء العاملين من وجهة نظر إدارة الموارد البشرية.
- كانت إشارة معامل الانحدار الوارد وكذلك معامل الارتباط إشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تقييم الوظائف وأداء العاملين أو بعبارة أخرى كلما زادت مقومات وعناصر تقييم الوظيفة أدي ذلك لزيادة تحسين أداء العاملين من وجهة نظر أعضاء إدارة الموارد البشرية.
- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاصة باختبار معنوية النموذج التقديرى من جدول ANOVA أقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني إمكانية اعتماد الباحث على النموذج التقديرى وكذلك إمكانية تعميم نتائج العينة على المجتمع محل الدراسة.

- كانت قيمة معامل التحديد في النموذج $r^2 = 0.5$ وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في تقييم الوظائف مسؤولة عن تفسير ما نسبته 5% من التغيرات التي تحدث في تحسين الأداء في فئة إدارة الموارد البشرية وهناك ما نسبته 95% يرجع إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي Random error.

ما سبق يمكن للباحث رفض الفرض العدلي وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه " يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتقييم الوظيفة على أداء العاملين" من وجهة نظر أعضاء إدارة الموارد البشرية.

▪ ثانياً: فئة العاملين بالإدارات الأخرى:

المتغير التابع: أداء العاملين

جدول رقم (٤)

اختبار معاملات الانحدار ونتائج الارتباط لفرض تقييم الوظائف لفئة العاملين بالإدارات الأخرى

قيمة ديربن واتسون Dw	معامل ارتباط بيرسون r الإجمالي	القرار عند $\alpha=0.05$	مستوى الدلالة	قيمة t	معامل الانحدار	المتغير المستقل
١.٧٨٦	٠.٣٢٧	معنوي	٠.٠٢٤	٥.٣٣	٠.٢٢٣	تقييم الوظائف

المصدر: قيم جدولية مستخرجة من جداول DW : $DW = 1.692$ $Du = 1.669$ $DL = 1.669$



جدول رقم (٥)

تحليل التباين ANOVA لفرض تقييم الوظائف لفئة العاملين بالإدارات الأخرى

النسبة الغير مفسرة %	معامل التحديد r^2	القرار عند $\alpha=0.05$	مستوى الدلالة	قيمة F	درجات الحرية	مصادر الاختلاف
%٨٩.٣٠	%١٠.٧٠	معنوي	.	٢٨.٤١	١ ٢٣٨	الانحدار البواقي

المصدر: قيم جدولية مستخرجة من DW : $D_L = 1.669$ $D_U = 1.692$
جدوال

من نتائج الجداول السابقة يتضح للباحث أن:

- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار معنوية أثر تقييم الوظائف كأحد عناصر على أداء العاملين أقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتقدير الوظائف وذلك على أداء العاملين من وجهة نظر فئة العاملين بالإدارات الأخرى.
- كانت إشارة معامل الانحدار الوراد وكذلك معامل الارتباط إشارة موجبة وهذا يعني وجود علاقة طردية معنوية ذات دلالة إحصائية بين تقييم الوظائف وأداء العاملين أو بعبارة أخرى كلما زادت مقومات وعناصر تقييم الوظائف أدي ذلك لزيادة تحسين أداء العاملين من وجهة نظر أعضاء الإدارات الأخرى.
- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاصة باختبار معنوية النموذج التقديرى من جدول ANOVA أقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني إمكانية اعتماد الباحث على النموذج التقديرى وكذلك إمكانية تعميم نتائج العينة على المجتمع محل الدراسة.

٤- كانت قيمة معامل التحديد في النموذج $r^2 = 10.7\%$ وهذا يعني أن التغيرات التي تحدث في تقييم الوظائف كأحد عناصر التحليل الوظيفي مسؤولة عن تقسيم ما نسبته ١٠.٧% فقط من التغيرات التي تحدث في الأداء في فئة الادارات الاخرى وهناك ما نسبته ٨٩.٣% يرجع إلى عوامل أخرى بالإضافة إلى حد الخطأ العشوائي Random error. مما سبق يمكن للباحث رفض الفرض العدلي وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه "يوجد أثر معنوي ذو دلالة إحصائية لتقييم الوظائف على أداء العاملين" من وجهة نظر أعضاء الادارات الاخرى.

• الفرض الرئيسي الثاني:

ينص الفرض الرئيسي الثاني من فروض الدراسة والذي قام الباحث بصياغته في صورة فرض عدم على أنه " لا توجد اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين بإدارة الموارد البشرية وآراء العاملين بالإدارات الأخرى حول تقييم الوظائف وأثره على أداء العاملين".

وحتى يتمكن الباحث من اختبار معنوية الفرض قام الباحث باستخدام تحليل التغير Analysis Of Covariance ANCOVA وذلك لدراسة معنوية الفروق بين عينتين مستقلتين أو أكثر من حالة وجود تأثير متغير مستقل على متغير تابع وأسفرت نتائج التحليل الإحصائي حول هذا الفرض على ما يلي:
المتغير التابع: أداء العاملين

جدول رقم (٦)

جدول ANCOVA لفرض الاختلاف بين آراء العاملين بإدارة الموارد البشرية والعاملين بالإدارات الأخرى

قيمة مربع ايتا (حجم التأثير)	القرار عند $\alpha=0.05$	مستوى الدلالة	قيمة F	المتغير المستقل
٪٣٨.٨٠	معنوي	٠.٠١٨	٤.٧٩٧	تقييم الوظائف

المتغير النوعي: نوع الإدارة [الموارد البشرية – الإدارات أخرى]
من النتائج السابقة يتضح للباحث ما يلي:

- كانت قيمة مستوى الدلالة الخاص باختبار (F) في جدول ANCOVA لاختبار معنوية الفروق بين آراء العاملين بإدارة الموارد البشرية والعاملين بالإدارات الأخرى حول أثر تقييم الوظائف على أداء العاملين أقل من قيمة مستوى المعنوية $\alpha=0.05$ وهذا يعني أنه توجد فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين بإدارة الموارد البشرية والعاملين بالإدارات الأخرى حول أثر تقييم الوظائف على أداء العاملين.
- كانت قيمة معامل التحديد مربع ايتا = 38.8% وهذا يعني أن الأثر الإجمالي لتقييم الوظائف على أداء العاملين في فتني الدراسة بلغ 38.8%.
- يوجد تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية لتقييم الوظائف على أداء العاملين من منظور فئة العاملين بإدارة الموارد البشرية أكثر مما يرى فئة العاملين بالإدارات الأخرى بالشركات محل الدراسة.



مما سبق يمكن للباحث رفض الفرض العدلي وقبول الفرض البديل الذي ينص على أنه " توجد اختلافات معنوية ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين بإدارة الموارد البشرية وآراء العاملين بالإدارات الأخرى حول تقييم الوظائف وأثره على أداء العاملين".

نتائج البحث

- ١- تم إثبات صحة الفرض البديلة ورفض فرض عدم التي تقوم عليها الدراسة.
- ٢- عدم العدالة في تقييم الوظائف بالشركات موضع الدراسة.
- ٣- عدم ربط نظام الأجر بكافأة أداء العاملين.
- ٤- اعتماد نظم التعويضات بالشركة على أسس غير موضوعية وغير عادلة.
- ٥- كما لا يتم ربط توزيع الأرباح على العاملين بالمحقق فعليا بالإضافة إلى عدم الرضا من قبل العاملين مما يتم توزيعه فعليا.
- ٦- وقد انتقد العاملين شركاتهم بصرفها الارباح بطريقة غير مرضية كعدم تجميعها وصرفها كمبلغ أجمالي.

توصيات البحث

- ١- التقييم العادل للوظائف فيما يتعلق بالأجور والتعويضات والأرباح.
- ٢- المساواة في المعاملات المالية بين الشركات التابعة وبعضها البعض وبين الشركات التابعة والشركة القابضة لمياه الشرب والصرف الصحي.
- ٣- ربط نظام الأجر بكافأة أداء العاملين.
- ٤- اعتماد نظم التعويضات بالشركات موضع الدراسة على أسس موضوعية عادلة.
- ٥- ربط توزيع الأرباح على العاملين بالمحقق فعليا.
- ٦- صرف الارباح بطريقة مرضية للعاملين من خلال صرفها كمبلغ إجمالي.



الهوامش

- ١- د. فريد النجار، الإدارة الاستراتيجية للموارد البشرية، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٧ ص ٤٨.
- ٢- Korner T.W, **Introduction to Functional Analysis**, Prentice Hall, New Jersey, 2004, P.31.
- ٣- عبد الله حمد محمد الجساسي، أثر الحوافز المادية والمعنوية في تحسين أداء العاملين في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان، رسالة ماجستير، غير منشورة، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي، ٢٠١١، ص ص ١٥-٢٠٧.
- ٤- غازي حسن عودة الحلابية، أثر الحوافز في تحسين الأداء لدى العاملين في مؤسسات القطاع العام في الأردن- دراسة تطبيقية على أمانة عمان الكبرى، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١٠، ص ص ٣-٩٥.
- ٥- Akmal Umar, **The Effect of Motivation and Career Development Against Employees' Performance and Job Satisfaction of The Governor Office South Sulawesi Province**, Indonesia, International Journal of Management Sciences, Vol.5, No.9, 2015, PP.628-638.
- ٦- Hsiao-jen yeh, **Job Demands, Job Resources, and Job Satisfaction in East Asia**, Journal of Social Indicators Research, Vol.121, No.1, 2015, pp.47-60.
- ٧- Max Black, **Improving Company Production: The Role of Organizational Incentives in Enhancing Employee Discretionary Effort**. Journal of Student Research, Vol.4, No.1, 2015, pp.130-135.
- ٨- د.نبيل الحسيني النجار وآخرون، إدارة الموارد البشرية بروؤية جديدة، المنصورة، بدون ناشر، ٢٠١٠، ص ٢١٩ ..
- ٩- د. سيد محمد جاد الرب، الاتجاهات المعاصرة في إدارة الأعمال- مناهج التميز التنافسي، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠١٥، ص ١١.
- ١٠- د. عبد العزيز على حسن، الإدارة المتميزة للموارد البشرية: تميز بلا حدود، المنصورة، المكتبة العصرية، ٢٠١١، ص ٢٨٨.
- ١١- د. سيد محمد جاد الرب، مؤشرات ومعايير قياس وتقييم الأداء- مدخل استراتيجي للتحسين المستمر والتميز التنافسي، دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٩، ص ١٦٢.
- ١٢-Andrea Knicker Bocker, **Improving Employee Performance**, Department of Employee Relations, USA, 2011, P4



- 13-Donald L. Kirkpatrick, **Improving Employee Performance Through Appraisal and Coaching**, Second Edition, American Management Association, New York, 2006,P16.
- 14-Douglas W. Elmendorf, **The Effects of Minimum- Wage Increase on Employment and Family Income**, Congress of The United States, Congressional Budget Office, 2014, PP.36-39.
- 15- Justin MC Cracken, **Successful Health and Safety Management**, HSE, 2008,PP.71-73.
- 16-Christine Proctor, **Effective Organizational Communication Affects Employee Attitude ,Happiness ,and Job Satisfaction**, Southern Utah University, 2014, PP.64-66.
- 17- Zula, K.J., & Chermack, **Human Capital Planning: A review of Literature and Implications For Human Resource Development**, New York, 2007 , p.252.
- 18-Hutcheson, J., **Human Resources Priorities For Competitive Advantage**, Institute of Personnel Management, New Zealand, 2006 , p.120
- 19-Warner , M., **Human Resource Management in China After The Asian Financial Crisis** , op.cit , p.105.
- 20-Wallace , S.R , **Evaluation of ATraining Course For Life Insurance Agents**, New York: Braziller, 2007 ,p58.